أفـروريـسيـرتش AFRORESEARCHS
مركز الوعي الأفريقي للدراسات الاستراتيجية و السياسية | Center wali for African Strategic and Political Studies

نتائج إستطلاع رأي حول واقع الشباب في تشاد

"التعليم، التوظيف، المشاركة المجتمعية والسياسية"

أفـروريـسيـرتش AFRORESEARCHS
مركز الوعي الأفريقي للدراسات الاستراتيجية و السياسية | Center wali for African Strategic and Political Studies

رغم الانتشار الواسع للتعليم في أوساط الشباب التشادي، فإن الغالبية العظمى تعاني من هشاشة أوضاع التشغيل والاندماج في سوق العمل نتيجة لقصور قدرة الدولة الوطنية على توفير فرص عمل كافية، فضلاً عن التحديات البنيوية التي يطرحها سوق العمل غير الرسمي، وهو ما يفرض على فئة كبيرة من الشباب الاعتماد على موارد محدودة أو وظائف غير مستقرة. وتنعكس هذه الأوضاع على مستوى المشاركة السياسية والاجتماعية، حيث ظلّت التحديات الاقتصادية الراهنة التي يعاني منها الشباب عائقًا دون الانخراط الفعّال في الحياة العامة، في ظل شعور متصاعد بعدم الاستقرار والرغبة في الهجرة من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية، للحد من ظاهرة الهجرة المتزايدة بحثًا عن الأمان والفرص.

مايو 2025 – يوليو 2025

قام مركز الوعي الإفريقي للدراسات السياسية والاستراتيجية (أفروسنتر) بإجراء استطلاع للرأي العام حول أوضاع الشباب في تشاد، وذلك في الفترة ما بين 10 مايو و 20 يوليو 2025. شملت الدراسة استطلاعًا ميدانيًا واطلاعًا على عدد من الدراسات والإحصاءات الرسمية، وصولًا إلى استكشاف واقع الشباب ومعالجة التحديات التي تواجههم في سوق العمل المحلي.

يأتي هذا الاستطلاع في سياق اهتمام مركز الوعي الإفريقي برصد التحولات التي تمر بها الفئات الشابة في تشاد، لا سيما في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في القارة الإفريقية. وتهدف الدراسة إلى فهم الاتجاهات العامة للشباب في الفئة العمرية النشطة اقتصاديًا واجتماعيًا، والتي تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عامًا.

أظهرت النتائج العامة أن غالبية الشباب في تشاد يعانون من بطالة هيكلية، حيث تركزت النسبة الأكبر من الشباب العاملين في القطاعات غير الرسمية، والذين يفتقرون إلى فرص عمل مستقرة أو حماية اجتماعية. ويعكس هذا الواقع ضعف سياسات التشغيل، وغياب التدريب المهني، وعدم مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

كما أبرزت النتائج أن هذه التحديات تدفع عددًا متزايدًا من الشباب إلى التفكير في الهجرة، سواءً داخل البلاد أو خارجها، في ظل محدودية الفرص الاقتصادية، إضافةً إلى ضعف المشاركة السياسية والمجتمعية للشباب في صنع القرار.

الخصائص الديمغرافية للعينة

توضح نتائج توزيع البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة أن الفئة العمرية الأكثر تمثيلا في العينة هي فئة 20-24 سنة بنسبة 53%، تليها فئة 25-29 سنة بنسبة 28%، ما يعكس تركيز الدراسة على شريحة الشباب في مرحلة الانتقال من التعليم إلى سوق العمل، وهي مرحلة تتسم بارتفاع التطلعات مقابل محدودية الفرص، في حين تبقى فئتا 15-19 سنة و 30-35 سنة أقل تمثيلا، وهو ما قد يشير إلى تفاوت في درجة الانخراط أو الاهتمام بالمشاركة في مثل هذه الاستبيانات

من حيث الجنس، تظهر النتائج تفوقا ملحوظا للذكور بنسبة 61% مقابل 39% للإناث، وهو ما قد يعكس تفاوتا في فرص الوصول إلى الاستبيان أو اختلافا في درجة المشاركة بين الجنسين، كما يمكن أن يكون مؤشرا على استمرار بعض العوائق الاجتماعية التي تحد من مشاركة الشابات في التعبير عن آرائهن حول القضايا العامة

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، فتبرز هيمنة فئة ذوي التعليم الجامعي بنسبة مرتفعة بلغت 92%، مقابل نسب ضعيفة للتعليم الابتدائي والثانوي، وهو ما يدل على أن العينة يغلب عليها الطابع المتعلم، الأمر الذي قد يؤثر إيجابيا على طبيعة الإجابات ومستوى الوعي بالقضايا المطروحة، ويعكس في الوقت ذاته محدودية وصول فئات أقل تعليما إلى أدوات البحث والاستقصاء

وبالنسبة للموقع الجغرافي، تشير النتائج إلى أن غالبية المبحوثين ينتمون إلى المناطق الحضرية بنسبة 83%، مقابل 17% فقط من المناطق الريفية، ما يعكس تمركز المشاركة في الفضاءات الحضرية، ويبرز في المقابل ضعفا في تمثيل الشباب الريفي، رغم ما يواجهه من تحديات خاصة في مجالات التعليم والتوظيف والخدمات

توزيـــع العينـــــة
حسب الخصائص الديمغرافية

الجنـــس

ذكور 61%

إناث 39%

العمـــــر

20-24 53%

29 سنة 28%

الموقـــع الجغرافي

حضري 83%

ريفي 17%

المستـوي التعليمـي

تعليم جامعي 92%

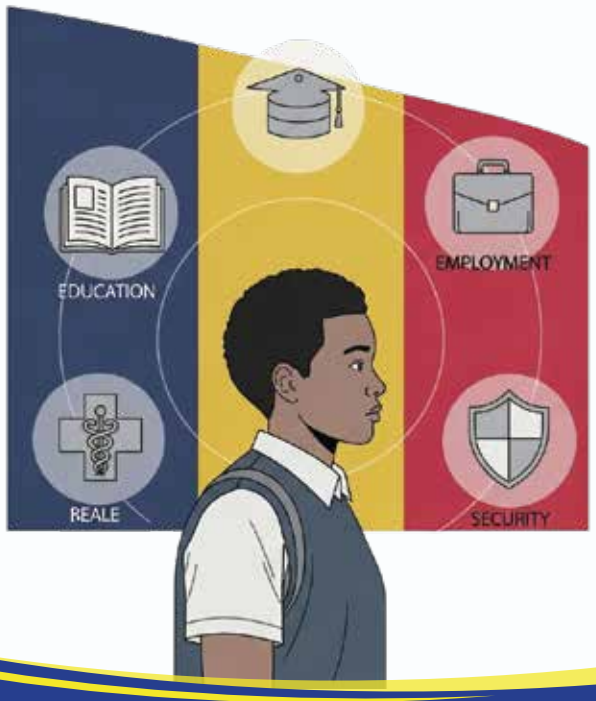

محور التعليم والتدريب

أشارت النتائج إلى أن الغالبية الساحقة من الشباب المبحوثين سبق لهم الالتحاق بمؤسسة تعليمية أو تكوينية، إذ بلغت نسبتهم 84% بما يعادل 154 مفردة، مقابل 16% أي 29 مفردة لم يسبق لهم الالتحاق بأي مؤسسة تعليمية أو تكوينية، وهو ما عكس انتشارا نسبيا للتعليم والتكوين في أوساط الشباب، مع استمرار وجود فئة غير قليلة خارج هذا المسار.

وبيّنت النتائج المتعلقة بأسباب عدم الالتحاق أن العامل الأكثر تأثيرا تمثل في عدم توفر المؤسسات التعليمية القريبة، حيث صرّح بذلك 80% من المبحوثين غير الملتحقين بما يعادل 148 مفردة، ما عكس وجود اختلال بنيوي في التوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية والتكوينية، خاصة في المناطق الريفية والمناطق البعيدة عن المراكز الحضرية، في حين أشار 7% أي 12 مفردة إلى نقص الموارد المالية كسبب رئيس.

كما أوضحت النتائج أن الجمع بين نقص الموارد المالية وعدم توفر المؤسسات التعليمية القريبة مثّل سببا لدى 8% أي 15 مفردة، بينما لم تتجاوز نسب باقي الأسباب الأخرى، كالأسباب الصحية أو الاجتماعية أو المسؤوليات العائلية، حدود 1% إلى 2% لكل سبب.

الالتحاق بالمؤسسات التعليمية أو التكوينية

أسباب عدم الالتحاق بالتعليم أو التكوين

مستوى الرضا عن جودة التعليم أو التدريب

لقد أشارت النتائج حول مدى الرضا عن جودة التعليم أو التدريب المتلقى إلى تباين ملحوظ في مستوى رضا الشباب، حيث عبّر 26% من المبحوثين بما يعادل 48 مفردة عن رضاهم، في حين أبدى 23% أي 42 مفردة رضاهم إلى حد ما.

في المقابل، أظهرت النتائج أن 18% أي 33 مفردة غير راضين، و4% أي 7 مفردات غير راضين بشدة، بينما اتخذ 29% أي 53 مفردة موقفا محايدا، وسجلت نسبة عدم الإجابة 1% فقط.

محور التوظيف والدخل

أشارت النتائج إلى أن أغلبية الشباب المبحوثين لم يكونوا مدمجين بشكل مستقر في سوق العمل، حيث أفاد 76.63% بما يعادل 141 مفردة بأنهم يعملون ولكن ليس ضمن عمل ثابت، وهو ما عكس هشاشة أوضاع التشغيل وانتشار أنماط العمل غير المستقر والمؤقت بين الشباب، وفي المقابل، بيّنت النتائج أن 17.39% من المبحوثين، أي 32 مفردة، كانوا يعملون ضمن عمل ثابت، وهي نسبة محدودة مقارنة بإجمالي العينة، ما يدل على ضعف فرص الولوج إلى وظائف مستقرة تضمن الأمان المهني والاجتماعي، كما أظهرت النتائج وجود نسب ضئيلة جدا من الشباب الذين يزاولون أنماطا أخرى من العمل، حيث صرّح 3.80% أي 7 مفردات بأنهم يعملون عملا حرا، في حين لم تتجاوز نسبة من يعملون ضمن برامج عمل مؤقت حدود 1.09% أي مفردتين، وهو ما يعكس محدودية البدائل المهنية المنظمة المتاحة أمام الشباب، وفي الأخير، بلغت نسبة من صرّحوا بعدم العمل وعدم الإدماج في سوق العمل 1.09% أي مفردتين فقط، وهي نسبة ضعيفة نسبيا، غير أنها لا تعكس بالضرورة تحسنا في وضع التشغيل، بقدر ما تعكس انتشار العمل غير المستقر كخيار شبه إجباري لدى فئة واسعة من الشباب

وضعية العمل

الارتباط بين التكوين أو التخصص وطبيعة العمل

من جهة أخرى فقد أشارت النتائج إلى أن الغالبية الساحقة من الشباب المبحوثين لم تكن لديهم وظائف مرتبطة بمجال تخصص محدد، إذ بلغت نسبة من صرّحوا بعدم الإجابة أو بعدم انطباق السؤال عليهم 92.39% بما يعادل 170 مفردة، وهو ما يعكس ضعفا كبيرا في مدى مواءمة فرص العمل المتاحة مع التخصصات أو المؤهلات التي يمتلكها الشباب.

في المقابل، أظهرت النتائج أن نسبا محدودة جدا من الشباب كانوا يعملون في مجالات مهنية واضحة، حيث أفاد 4.35% أي 8 مفردات بأنهم يعملون في مجال التجارة، في حين لم تتجاوز نسبة العاملين في مجال الزراعة 1.09% أي مفردتين، وسجل مجال الصحة نسبة 0.54% أي مفردة واحدة، كما لم تتعد نسبة العاملين في تربية الأبقار أو الزراعة الحديثة حدود 0.54% إلى 1.09% لكل مجال.

وفي المجمل، عكست هذه النتائج أن الارتباط بين التكوين أو التخصص من جهة، وطبيعة العمل المزاول من جهة أخرى، ظل ضعيفا للغاية لدى الشباب.

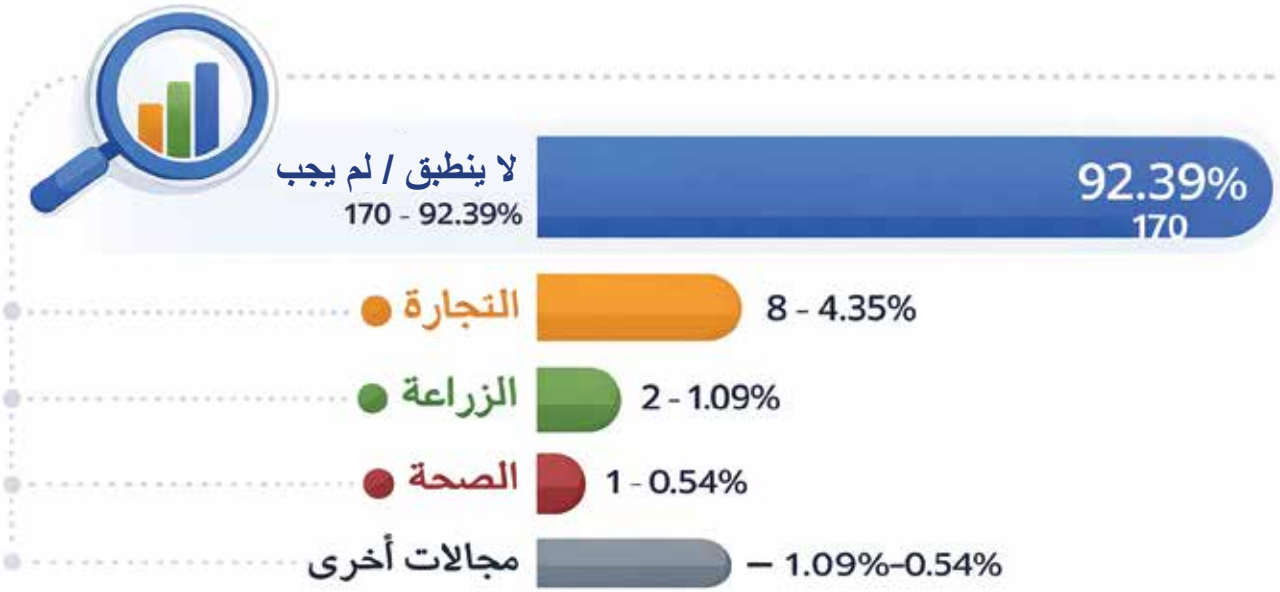

تحديات الحصول على العمل

لقد أسفرت النتائج من جانب آخر إلى أن التحديات التي واجهت الشباب في الحصول على عمل تركزت أساسا في نقص الفرص المتاحة، حيث صرّح بذلك نصف المبحوثين تماما بنسبة 50% بما يعادل 92 مفردة.

كما بيّنت النتائج أن 17.93% من المبحوثين بواقع 33 مفردة، أشاروا إلى وجود تحديات أخرى متنوعة، في حين أفاد 17.39% أي 32 مفردة بأن عدم توافق المهارات مع متطلبات سوق العمل شكّل عائقا رئيسيا، كما أظهرت النتائج أن نقص الخبرة العملية مثّل تحديا لدى 5.98% أي 11 مفردة، في حين أشار 4.89% أي 9 مفردات إلى ضعف الرواتب أو الظروف المادية.

الاستعداد للتكوين والتدريب

أشارت النتائج إلى أن غالبية الشباب المبحوثين أبدوا استعدادا واضحا للمشاركة في برامج تدريبية أو تطوير مهاراتهم، حيث صرّح 67.93% بما يعادل 125 مفردة بموافقتهم على المشاركة في مثل هذه البرامج.
في المقابل، بيّنت النتائج أن 30.98% من المبحوثين، أي 57 مفردة، لم يبدوا رغبتهم في المشاركة، بينما سجلت نسبة عدم الإجابة 1.09% أي مفردتين.

الهجرة والعمل خارج البلاد

لقد بينت النتائج أن فكرة الهجرة أو العمل في دولة أخرى كانت حاضرة بقوة في تصورات الشباب، حيث أفاد 57.07% بما يعادل 105 مفردات بأنهم فكروا في الهجرة، مقابل 41.85% أي 77 مفردة لم يفكروا في ذلك.

دوافع الهجرة

من جانب آخر فقد أشارت النتائج إلى أن الدافع الأساسي وراء تفكير الشباب في الهجرة ارتبط بالبحث عن فرص عمل بنسبة 29.89% أي 55 مفردة، تليها أسباب أخرى بنسبة 14.13%، ثم تعلم العمل واكتساب الخبرة بنسبة 10.33%، وتحسين مستوى المعيشة بنسبة 9.78%.

محور المشاركة المجتمعية والسياسية

لقد أشارت النتائج فيما يخص المشاركة في أعمال التطوع إلى أن 53.26% من الشباب شاركوا في أنشطة مجتمعية أو تطوعية، مقابل 45.65% لم يشاركوا.

حرية التعبير وصوت الشباب

أفاد 59.24% من المبحوثين بأن صوت الشباب لم يكن مسموعا أو مؤثرا في صنع القرار، مقابل 39.67% رأوا أن صوت الشباب كان مسموعا إلى حد ما.

القضايا الأكثر أهمية لدى الشباب

من جانب آخر أشارت نتائج الاستبانة إلى أن القضايا التي اعتبرها الشباب الأكثر أهمية اتسمت بطابع مركب، حيث عبّرت نسبة معتبرة من المبحوثين عن ترابط واضح بين عدة قضايا أساسية، وفي مقدمتها التعليم والتوظيف والصحة والأمن، إذ حازت هذه المجموعة مجتمعة على أعلى نسبة بلغت 22.83% بما يعادل 42 مفردة.

كما بيّنت النتائج أن قضيتي التوظيف والتعليم برزتا بشكل فردي ومزدوج بقوة، حيث أفاد 11.96% من المبحوثين، أي 22 مفردة، بأن التوظيف يمثل القضية الأهم بالنسبة لهم، في حين اعتبر 11.41% أي 21 مفردة أن التعليم هو القضية الأكثر أولوية، كما أشار 9.78% أي 18 مفردة إلى الجمع بين التعليم والتوظيف.

الأهداف المستقبلية للشباب

فيما يخص الأهداف المستقبلية للشباب فقد توصلنا إلى أن تطلعات الشباب المستقبلية تمحورت أساسا حول البعد المهني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث عبّر 42.39% من المبحوثين، بما يعادل 78 مفردة، عن رغبتهم في بدء مشروع خاص، وهو ما يعكس توجها واضحا نحو ريادة الأعمال باعتبارها بديلا عن محدودية فرص التوظيف التقليدي.

كما اعتبر 23.37% من الشباب، أي 43 مفردة، أن مواصلة التعليم هدفا أساسيا لهم، وهو ما يدل على إدراكهم لأهمية التعليم في تحسين فرص الاندماج المهني والاجتماعي، في حين أشار 17.93% أي 33 مفردة إلى أن الحصول على وظيفة مستقرة شكّل هدفهم الأهم، وهو ما يعكس استمرار البحث عن الأمان الوظيفي.

كما وأظهرت النتائج أيضا أن بعض الشباب تطلعوا إلى الجمع بين أكثر من هدف، سواء بين الوظيفة والمشروع الخاص أو بين المشروع ومواصلة التعليم، في حين عبّرت نسب محدودة عن أهداف أخرى متنوعة، وبقيت نسبة عدم الإجابة ضعيفة، وهو ما يدل على وضوح الرؤى المستقبلية لدى أغلبية المبحوثين.

محور السياسة

أشارت النتائج إلى أن تقييم الشباب لمدى ثقتهم في الحكومة بخصوص معالجة قضايا التعليم والصحة اتسم بالتحفظ والاعتدال أكثر من التفاؤل، حيث عبّر 44.02% من المبحوثين عن مستوى ثقة متوسط، وهو ما يعكس وجود تردد وعدم يقين كامل بشأن قدرة السياسات الحكومية على الاستجابة الفعالة لهذه القضايا.

كما بيّنت النتائج أن 32.61% من الشباب قيّموا مستوى الثقة على أنه ضعيف، في حين عبّر 14.67% عن ثقة جيدة، وهو ما يدل على انقسام نسبي في آراء الشباب بين التشكيك والحذر من جهة، وبعض الثقة المشروطة من جهة أخرى، بينما بقيت نسب الثقة المرتفعة محدودة.

الثقة في الحكومة بخصوص التوظيف

من جهة أخرى فقد توصلنا إلى أن مستوى ثقة الشباب في الحكومة فيما يتعلق بتوفير فرص التوظيف اتسم بالضعف الواضح، حيث قيّم 45.11% من المبحوثين هذه الثقة على أنها ضعيفة، وهو ما يعكس شعورا عاما بعدم الرضا عن فعالية السياسات الحكومية في مجال التشغيل.

كما عبّر 33.70% من الشباب عن مستوى ثقة متوسط، في حين أبدت نسبة محدودة ثقة جيدة، وهو ما يعكس قدرا من التفاؤل الحذر لدى فئة قليلة من الشباب، مقابل حالة عامة من الشك وعدم الرضا.

تقييم أداء الحكومة في الخدمات الصحية

أشارت النتائج إلى أن مستوى ثقة الشباب في الحكومة فيما يتعلق بتحسين الخدمات الصحية اتسم بالحذر وعدم الارتياح الكامل، حيث قيّم 39.67% هذه الثقة على أنها متوسطة، ما يعكس إدراكا بوجود بعض الجهود دون أن ترقى إلى مستوى التطلعات.

في المقابل، عبّر 36.41% عن ضعف الثقة في هذا المجال، وهو ما يدل على شعور واسع بعدم الرضا عن جودة الخدمات الصحية أو عن فعالية السياسات العمومية المرتبطة بها.

الاستجابة لمطالب الشباب

كما نجد أن تقييم الشباب لمدى ثقتهم في الحكومة فيما يخص الاستجابة الفعلية لمطالبهم وقضاياهم اتسم بالتحفظ وعدم الرضا النسبي، حيث عبّر 36.41% عن مستوى ثقة متوسط، في حين قيّم 34.78% مستوى الثقة على أنه ضعيف.

وهو ما يعكس شعورا واسعا بعدم كفاية الاستجابة الحكومية لمطالب الشباب أو ضعف فعاليتها على أرض الواقع، مقابل فئة محدودة ترى بعض الإيجابيات، إضافة إلى فئة أخرى عبّرت عن عدم وضوح السياسات أو صعوبة تقييمها.

المشاركة السياسية المحتملة

أشارت النتائج إلى تباين واضح في مواقف الشباب تجاه المشاركة في الأنشطة السياسية أو المدنية، حيث أفاد 35.33% بعدم الرغبة في المشاركة أو عدم الاهتمام، وهو ما يعكس حالة من العزوف أو فقدان الثقة في جدوى المشاركة السياسية.

في المقابل، عبّرت نسبة مماثلة عن استعدادها للمشاركة في حال شعرت بأن مشاركتها ستكون مجدية ومؤثرة، كما أظهرت النتائج وجود فئة أخرى راغبة في المشاركة المباشرة، إلى جانب فئة مترددة لم تحسم موقفها.

الانتماء السياسي والحزبي

أشارت النتائج إلى تباين ملحوظ في تقييم الشباب لأهمية الانتماء السياسي والحزبي، حيث عبّر عدد معتبر عن موقف محايد، وهو ما يعكس حالة من التردد أو عدم الحسم في النظر إلى جدوى الانخراط الحزبي.

في حين اعتبر بعض الشباب الانتماء السياسي والحزبي مهما جدا، رأت فئات أخرى أنه غير مهم أو غير مهم إطلاقا، وهو ما يدل على وجود انقسام واضح في مواقف الشباب تجاه العمل الحزبي.

التوجهات السياسية للشباب

لقد أشارت النتائج إلى تنوع واضح في توجهات الشباب السياسية، مع ميل ملحوظ نحو الابتعاد عن الانخراط الحزبي المباشر، حيث عبّر عدد معتبر من المبحوثين عن عدم انتمائهم لأي حزب سياسي.

في المقابل، أظهرت النتائج وجود نسب متقاربة تميل إلى الأحزاب ذات التوجه الإسلامي أو الوطني، إلى جانب فئات أخرى لا تهتم بالسياسة أو تفضّل البقاء خارج الأطر الحزبية.

معيقات المشاركة السياسية

لقد بينت الاستبانة أن ضعف مشاركة الشباب في الحياة السياسية ارتبط بعدة عوامل متداخلة، من أبرزها نقص الثقة في النظام السياسي، والخوف من التبعات الأمنية، وغياب التوعية السياسية، إضافة إلى عدم وجود منصات حقيقية تتيح للشباب التعبير والمشاركة.

كما أظهرت النتائج أن هذه المعيقات لا تعمل بشكل منفصل، بل تتفاعل فيما بينها لتعمّق من عزوف الشباب عن الانخراط في الشأن العام.

محفزات المشاركة السياسية

لقد خلصت الاستبانة إلى أن العوامل التي يمكن أن تشجع الشباب على الانخراط في الشأن السياسي اتسمت بالتعدد، غير أن وجود أحزاب تعبر عن طموحات الشباب جاء في مقدمتها، إلى جانب الضمانات القانونية لحماية المشاركة السياسية.

كما برز إشراك الشباب في اتخاذ القرار وتنظيم حملات توعوية سياسية كعوامل محفزة، وهو ما يعكس رغبة الشباب في المشاركة الفعلية متى توفرت الشروط المناسبة.

تأثير صوت الشباب في السياسات الحكومية

تبين نتائج الاستبانة أن تصورات الشباب حول تأثير صوتهم في السياسات الحكومية تتسم بالتباين وعدم الوضوح، حيث يرى عدد معتبر أن صوتهم يؤخذ نادرا أو أحيانا، بينما عبّرت فئة أخرى عن اعتقادها بأن صوت الشباب لا يؤخذ أبدا.

وبصفة عامة، تعكس هذه النتائج أن غالبية الشباب لا يشعرون بأن صوتهم له تأثير قوي في السياسات الحكومية، وهو ما يبرز الحاجة إلى تعزيز آليات إشراك الشباب في صنع القرار.

مقترحات الشباب في تشاد لتحسين الأوضاع

وفيما يخص المقترحات لتحسين وضع الشباب في تشاد تركزت أساسا حول البعد الاقتصادي والتعليمي، حيث برزت الدعوة إلى توفير فرص العمل ومكافحة البطالة باعتبارها المطلب الأكثر حضورا، إلى جانب تحسين جودة التعليم والتكوين وربطه بسوق العمل.

كما ظهرت مقترحات دعم المشاريع الشبابية وتحسين مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الأساسية، إضافة إلى الدعوة لإشراك الشباب في الحياة السياسية، غير أن نسبة معتبرة من المبحوثين لم تقدّم مقترحات، وهو ما قد يعكس حالة من الإحباط أو ضعف الثقة في جدوى التغيير.